جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

السنة الجامعية: 2025/2024
المستوى: الثانية ماستر، اقتصاد كمي

الأستاذة: د. مطلاوي إيمان

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس تقييم السياسات الاقتصادية

السؤال الأول:	
الإجابة	**العلامة**
1. **صحيح**؛	**01**
2. **خطأ**؛ سياسة حرية التجارة: هي الإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء كافة العراقيل التي تعيق تدفق السلع والخدمات وتعرقل التبادل الحر الداخلي والخارجي، أما السياسة الحمائية هي الإجراءات التي تتخذها الدولة لحماية الصناعة من منافسة الواردات الأجنبية	**01**
3. خطأ؛ ترتبط السياسة الصناعية الأفقية (الوظيفية) بإخفاقات السوق لأنها مصممة لتجعل الأسواق تعمل بكفاءة وفعالية أكبر لمواجهة بعض التشوهات مثل: نقص المعلومات.	**01**
4. خطأ؛ تهدف السياسة الاقتصادية الظرفية لاسترجاع التوازنات الاقتصادية في الأجل القصير	**01**
5. صحيح؛	**01**
6. خطأ؛ للسياسة المالية ثلاثة أدوات مستقلة أو تعمدية؛ هي السياسة الضريبية وسياسة الانفاق العام بالإضافة لسياسة الدين العام يمكن من خلالهما التحكم في حالات الكساد والتضخم.	**01**
السؤال الثاني:	
الإجابة	**العلامة**

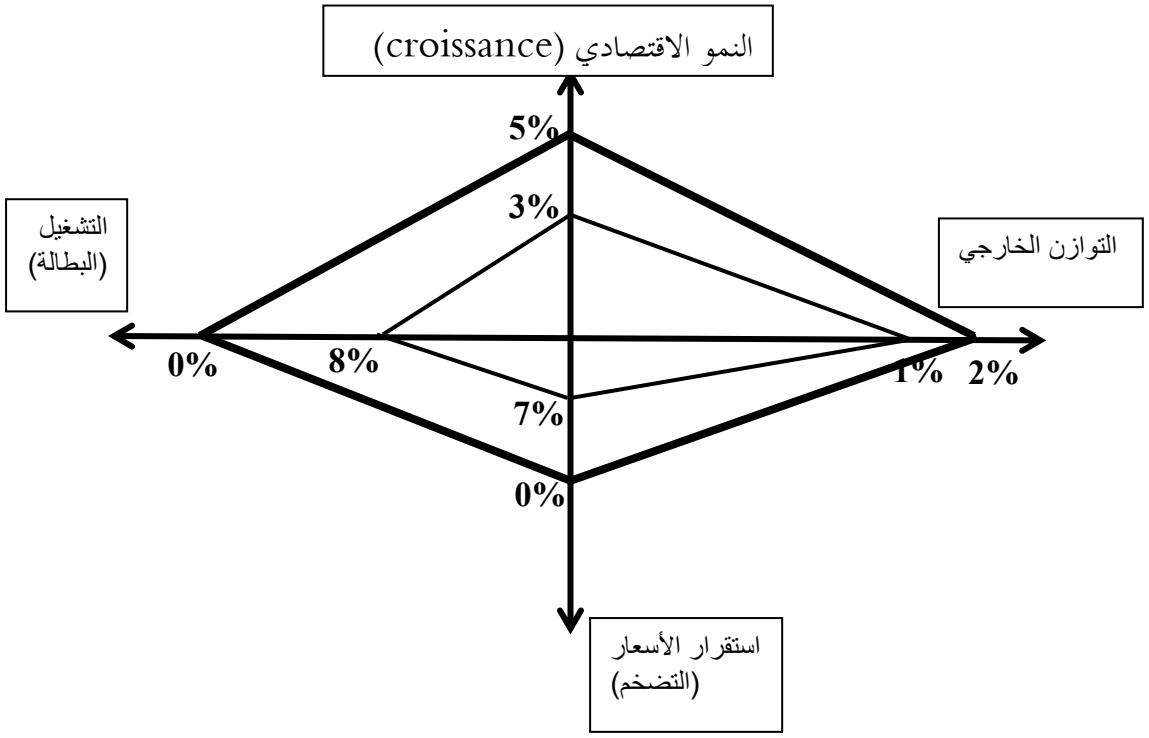

للسياسة الاقتصادية أربعة أهداف أساسية أو رئيسية، يمكن تلخيصها من خلال المربع السحري لنيكولاس كالدور؛ كما يلي:

04

– تحقيق النمو الاقتصادي (Realization of economic growth):

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة المضطردة طويلة الأجل الحاصلة في الدخل القومي الحقيقي، ولتحقق النمو لابد أن تكون هذه الزيادة أكبر من الزيادة في عدد السكان، من خلال التعريف يتبين أن النمو يتعلق بالارتفاع المستمر في الإنتاج والمداخيل وثروة الأمم بشكل عام.

– تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (Realization of price stability):

للتضخم آثار وأبعاد اقتصادية كبرى منها أنه يأثر على القدرة الشرائية للنقود؛ حيث يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قيمتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية، كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى انفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة (من عقارات وعملات صعبة) خوفا من ارتفاع أسعارها فتضعف عملية الادخار وبالتالي تفقد النقود مستقبلا وظيفتها كمخزن للقيمة.

– تحقيق التشغيل الكامل (Realization of full employment):

بمعنى أخر تحقيق التوظيف الكامل أو القضاء التام على البطالة، أي الاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية (المادية والبشرية) المتاحة في المجتمع، وذلك بغرض الاستفادة القصوى منها، ما ينعكس على الناتج الوطني

الإجمالي بالإيجاب وبالتالي على المستوى المعيشي، أما بخصوص الطاقات الإنتاجية البشرية (حجم العمالة) فتعرف بأنها الحالة التي يصل إليها المجتمع بحيث يستطيع كل شخص قادر وراغب يبحث عن عمل يجده؛ وهذه الشروط الثلاثة لازمة لأن غياب أحدها يؤثر في موقف الشخص، فإذا كان هناك شخص قادر على العمل وراغب فيه ولكنه لا يبحث عنه وكان هذا الشخص عاطلا فإنه يندرج تحت احصائيات البطالة في المجتمع، ويتفق وضعه مع شخص أخر يبحث ويرغب فيه لكنه غير قادر على أداءه لأسباب صحية مثلا هناك تكون البطالة اختيارية، ومن هنا فإن المجتمع يكون في حالة عمالة كاملة إذا كان فعلا كل شخص قادرا وراغبا ويبحث عن عمل قد وجد هذا العمل بالفعل مع السماح بنسبة من البطالة (التعطل) متفق عليها بين الاقتصاديون. **– تحقيق التوازن الخارجي (Realization of salable balance of payment):** بالنسبة للاقتصاديات المفتوحة التي تعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات يعتبر تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات من الأهداف الكبرى، كون أي اختلال في الميزان التجاري سيتعدى أثره بشكل آلي إلى ميزان المدفوعات، مما قد يتسبب في حالة العجز في حدوث صعوبات مالية، ويتمثل هدف السياسة الاقتصادية في هذا المجال في تعظيم الصادرات والعائد منها لتفادي المشاكل الاقتصادية مثل المديونية وتخفيض قيمة العملة المحلية.05	

الأهداف	السياسة المستهدفة	السياسة المحققة		
النمو الاقتصادي	5%	3%		01
معدل التضخم	0%	7%		
معدل البطالة	0%	8%		
صافي المعاملات مع الخارج	2%	1%		

3. السياسة المستهدفة هي الأفضل؛ وذلك لأنه كلما توسعت مساحة المربع (مربع كالدور) كان ذلك أفضل بالنسبة للبلد محل الدراسة، وكلما صغر نحو الداخل كان ذلك أسوأ	**01**

السؤال الثالث:

الاجابة	**العلامة**

من بين أهم العقبات التي تواجه عملية التنمية هي قلة رأس المال، كون رأس المال لا يعني القدرة على الادخار فقط في المقابل أيضا يعني القدرة على تحقيق العملية الاستثمارية، والعنصرين هما تكوين لرأس المال (الادخار جانب عرض رأس المال، الاستثمار يفسر جانب الطلب على رأس المال)، وقلته تؤدي بالدول للجوء إلى الاقتراض (الدين العام) لتغطية النفقات العامة. وهذا الأخير يمر بمرحلتين:

- مرحلة اصدار القرض وانفاقه حسب الأهداف المرجوة منه؛
- مرحلة تسديد الدين العام. وبالتالي تختلف آثار الدين العام على النمو الاقتصادي من مرحلة إلى أخرى.

- **أثار الدين العام على النمو الاقتصادي في مرحلة إصدار القرض:**

وهنا كذلك يختلف أثر الدين العام حسب مصدره: **(04)**

➢ **الدين العام الداخلي:** يكون مصدر الدين الداخلي هنا إما الأفراد أو البنوك التجارية والبنك المركزي

✓ **مصدر الدين الداخلي هو الأفراد:**

– في حالة ما كان مبلغ الدين من الأموال المكتنزة غير المتداولة: فهذا يؤدي إلى تحسن القدرة الشرائية، ومنه زيادة الطلب الكلي وزيادة الإنتاج لتغطية الطلب، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي؛ بشرط وجود طاقة إنتاجية معطلة ومرونة الجهاز الإنتاجي (أي وجود آثار توسعية)، وتكون أكثر توسعية في الحالات التالية:

	الحالة	الأثر
أكثر توسعية	انفاق القرض في مجالات استثمارية	زيادة الإنتاج ومنه ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني زيادة النمو الاقتصادي
	انفاق القرض في الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، اعانات اقتصادية للاستثمار وغيرها)	ارتفاع مستوى التشغيل ما يعني تحسن القدرة الشرائية، أي ارتفاع الطلب الكلي ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج لتغطية الطلب المتزايد، وبالتالي ارتفاع أو زيادة النمو الاقتصادي

0,75

0,75

– **في حالة مبلغ القرض من الأموال المخصصة للاستثمار:** معناه القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في الحصول على الأموال ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة وانخفاض الإنتاج الوطني (في هذه الحالة يكون للقرض آثار انكماشية) يؤدي لتراجع النمو الاقتصادي. **0,75**

– في حالة تم استخدام القرض لتمويل الانفاق الاستهلاكي في اقتصاد لم يصل لمستوى العمالة الكاملة وعدم مرونة جهازه الإنتاجي: ارتفاع الطلب الكلي الذي لن يقابله ارتفاع في العرض للسلع والخدمات؛ ما يعني أن للقرض آثار انكماشية أي تراجع النمو الاقتصادي؛ **0,75**

– **في حالة استخدام القرض لتمويل الانفاق الاستثماري العام:** مشروعات التنمية الاقتصادية في اقتصاد لم يصل مستوى العمالة الكاملة، بالإضافة لمرونة الجهاز الإنتاجي؛ يؤدي لتكوين رؤوس أموال ما يعني ارتفاع أو تحسن الطاقة الإنتاجية، أي زيادة النمو الاقتصادي؛ – **في حالة وجود ضغوط انكماشية، تلجأ الحكومة لإطفاء الديون قبل موعد استحقاقها:** يعني ارتفاع كمية النقود المتداولة، أي زيادة الطلب الكلي، ما يؤدي لارتفاع الإنتاج. ✓ **مصدر الدين الداخلي هو البنوك التجارية والبنك المركزي:** – **في حالة ما إذا كان القرض من أموال الاحتياطات التي لا تؤثر على المقدرة الاقراضية للبنوك:** تحسن من القدرة الشرائية ما يؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة الإنتاج لتغطية الطلب المتزايد، ما يعني زيادة النمو الاقتصادي، لكن هذا بشرط وجود طاقة إنتاجية معطلة (ما يعني وجود آثار توسعية)؛ – **في حالة ما إذا كان مبلغ القرض يؤثر على المقدرة الاقراضية للبنوك:** سيؤدي ذلك لتراجع الإنتاج بسبب ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض رؤوس الأموال ما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي (ما يدل على وجود آثار انكماشية) ➢ **الدين العام الخارجي:** تختلف أثار الدين الخارجي حسب طريقة استعماله؛ إما داخليا أو خارجيا: ✓ **الدين الخارجي في حالة استعماله داخليا:** يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية، ومنه ارتفاع الطلب الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، والدين الخارجي في هذه الحالة يكون بشكلين؛ إما: – **مبالغ نقدية بالعملة الصعبة:** يستخدم في استيراد سلع وخدمات؛ – **سلع وخدمات:** يكون من خلال نوعية السلع والخدمات، فإذا كانت السلع إنتاجية (رأسمالية) لتمويل مشروعات التنمية، فهذا يؤدي إلى تكوين رأس مال ما ينتج عنه تحسن في الطاقة الإنتاجية وارتفاع الإنتاج ومنه زيادة الدخل ومنه الرفع من النمو الاقتصادي (أثار توسعية) ✓ **الدين الخارجي في حالة استعماله خارجيا:** مثال ذلك تسديد قروض خارجية وكأنه تمت عملية استبدال للقرض فقط، وبالتالي لا يؤثر على زيادة أو تراجع النمو الاقتصادي. ▪ **أثار الدين العام على النمو الاقتصادي في مرحلة تسديده:** يختلف أصر الدين العام على النمو الاقتصادي حسب مصدر الحصول عليه (داخلي أو خارجي)؛ كما هو موضح فيما يلي: ➢ **الدين العام داخلي:** حسب مصدر الأموال المستخدمة في عملية تسديد القرض؛ إذا كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة فإن الأثار تكون كما يلي:	**(04)** **0,75** **0,75**

✓ **ضرائب مباشرة:** إذا كانت السندات مملوكة من طرف الطبقة المتوسطة، هذا سيؤدي إلى ارتفاع دخلهم ومنه ارتفاع الطلب الكلي ما ينتج عنه زيادة الإنتاج وتزايد النمو الاقتصادي (ما يعني وجود آثار توسعية)، وغالبا ما تلجأ الدولة لتسديد ديونها في أوقات الكساد لضخ كتلة نقدية بهدف زيادة الإنتاج الذي يؤدي لزيادة النمو الاقتصادي.	**0,75**
✓ **ضرائب غير مباشرة:** ارتفاع الضرائب غير مباشرة يؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما ينتج عنه تراجع في الاستهلاك، بمعنى تراجع الطلب الكلي، ما يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي (وجود آثار انكماشية)	**0,75**
➢ **الدين العام خارجي:** يتم التسديد من خلال اقتطاع ضرائب من الثروة ما يؤدي إلى انخفاض الدخل وانخفاض النمو الاقتصادي (اثار انكماشية)	